يرتكبون أعمال القتل أو الايذاء أو الاختطاف ، ضد المدنيين الأبرياء ، في بلد أجنبي ، بهدف نيل تنازلات من دولة ما أو من منظمة دولية .(١٤)

ولقد أنزعجت دول العالم الثالث من مبادرات الولايات المتحدة ضد الارهاب ، لشعورها بأن تلك المبادرات مكرسة لخدمة أولئك الموجودين في سدة السلطة . وكان من رأي هذه الدول أن ما ترمي اليه خطة الولايات المتحدة حقاً ، هذا اذا أخذت بها الأمم المتحدة وأقرتها ، إنما هو عرقلة حروب التحرر الوطني . ومن هذا المنطلق تقدمت الجزائر بصيغة أخذت في الاعتبار هموم أمم العالم الثالث . ودعت الصيغة الجزائرية الى دراسة الارهاب ، أكدت حق الشعب في تحرير ذاته من الحكم الأجنبي . وجاء في فقرتها الثالثة :

(إن الجمعية العامة) تعيد تأكيد الحق الثابت لجميع الشعوب الرازحة تحت حكم أنظمة استعمارية وعنصرية وجميع أشكال الهيمنة الأجنبية ، وتؤيد شرعية كفاحها ...(١٥)

ولقد فاز مشروع القرار الجزائري عند التصويت عليه في الجمعية العامة ، ونال ٧٦ صوتا مقابل ٣٤ . المهم أن الولايات المتحدة اقترعت ضد هذا القرار ، لشعورها بأنه لا يدين الارهاب ، وبأن المطلوب أعمال لا دراسات .

ومع أن مجهودات الولايات المتحدة أخفقت في الجمعية العامة في كسب التأييد الكافي للمعاهدة التي اقترحتها لمكافحة الارهاب في ١٩٧٢ ، فانها نجحت في العام التالي ، وذلك بمساندة خطوة أكثر اعتدالا . ففي كانون الأول ١٩٧٣ تبنت الجمعية العامة اتفاقية لحماية الدبلوماسيين ، نصت على محاكمة أو تسليم الأشخاص الذين يهاجمون أو يختطفون الدبلوماسيين ، وموظفي الحكومات الأجنبية ، أو المنظمات الدولية .(١٦)

الواقع أن جهود الولايات المتحدة لمكافحة الارهاب لم تقتصر على منظمة التحرير الفلسطينية وعملياتها . أجل ، فالولايات المتحدة تزعمت الحملة باتجاه جهد عالمي لحصر الارهاب ، لأسباب عديدة . فلربما كانت الولايات المتحدة أبرز هدف واضح للارهاب الدولي ، ولها أكبر عدد من البعثات الدبلوماسية على امتداد العالم قاطبة ، والشركات الامريكية تنشط في العديد من البلدان ، وارتحال الأمريكيين الى الخارج يفوق أي شعب آخر . زد على ذلك كله أن الولايات المتحدة تتكبد خسائر من أي تمزق يصيب النظام العالمي الراهن . ثم ان للولايات المتحدة مصلحة مفهومة في صيانة الاستقرار السياسي لأصدقائها وحلفائها . ومن هنا ، فان الصعود الأخير للارهاب الأوروبي ، في ايطاليا وهولندا والمانيا ، كان هما ثقيلا على قلب الحكومة الأميركية .

إن سياسة الحكومة الأمريكية حيال الارهاب الدولي هي الرد بحزم وصلابة على أعمال الارهاب . انها لا تدفع فدية عند وقوع الاختطاف ، وتقاوم شتى أنواع الابتزاز ، وتحبذ اتخاذ أشد الاجراءات الممكنة ضد أولئك الذين يرتكبون أعمالا ارهابية .(١٧) وهذا الرد ــ الموقف يزيد من الاجراءات الوقائية المتخذة ، بغية إحباط الارهاب . ويتضمن هذا عقد اتفاقات ثنائية مثل الاتفاقية الأمريكية ــ الكوبية المضادة للاختطاف الجوي ، كما يشتمل على اتفاقات متعددة الأطراف ، كالاتفاقية المضادة للاختطاف الجوي المعقود في ١٦ تموز ١٩٧٨ إبان